التاريخ : 13 أكتوبر 2019

بيان توضيحي ردا على ما جاء في بيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ـ الطارف ـ

الموجه إلى معالي وزير التعليم العالي و البحث العلمي

على إثر صدور بيان تحت رقم 2019/255 و المؤرخ في 2019/09/30 و النابع عن المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ـ الطارف ـ، تتقدم إدارة جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف – بهذا البيان التوضيحي من جهة و الاستنكاري من جهة أخرى لما تم التسويق فيه من مغالطات كثيرة و افتراءات و تزييف للحقائق (كما سوف يتم توضيحه فيما يأتي) لأسباب في ظاهرها الدفاع عن حق الطالب و في باطنها دوافع غير معلنة تقف وراءها جهات غير طلابية حاليا دأبت سابقا على تأزيم و تعفين الأوضاع داخل الحرم الجامعي و خاصة في مناسبات الدخول الجامعي و التاريخ القريب للجامعة و العائلة الجامعية بمختلف مكوناتها شاهد عيان على ذلك.

في هذا الصدد تستنكر إدارة الجامعة بشدة ما جاء في بداية البيان التنظيم الطلابي من إطلاق أوصاف قبيحة (هي نابعة عموما من لغة خشب يتم التسويق لها بدوافع يعلمها أصحابها الذين أطلقوها !) كاستغلال السلطة و الظلم و نشر المحسوبية و الجهوية،...، و نؤكد على أن الإدارة الجديدة لجامعة الشاذلي بن جديد دأبت منذ تنصيبها على إرساء، قولا و ممارسة، مبدأ الحوار، الشفافية في التعامل مع مختلف القضايا، التواصل و إرساء قيم احترام كل مكونات العائلة الجامعية بدون استثناء بما فيهم مختلف الشركاء الاجتماعيين ، و يشهد على ذلك البعيد قبل القريب و هي واقع ميداني ملموس و ليس واقع افتراضي، كما هو الشأن لكثير من المغالطات التي تم التسويق لها من طرف بيان التنظيم الطلابي عبر وسائط التواصل الاجتماعي. و حتى في خضم أشد أوج الحراك الطلابي، على غرار أغلب جامعات الوطن، دأبت إدارة الجامعة على انتهاج نفس أسلوب التعامل و المرافقة للطلبة، قناعة منها راسخة، و يشهد به إلى يومنا هذا نشطاء الحراك الطلابي بجامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ . و في هذا الشأن تؤكد جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ على الاحتفاظ بحقها في اتخاذ كل الإجراءات القانونية المسموحة لرد الاعتبار و صون العرض و مطالبة الجهة المدعية ، فالبينة على من إدعى، بتقديم الأدلة و البراهين القطعية و الثابتة على مظاهر استغلال السلطة، أو المحسوبية أو الجهوية،...، الممارسة من طرف إدارة الجامعة و رغم أن هذه الأخيرة تقر بوجود نقص و في بعض الأحيان تجاوزات هنا و هناك و لكنها تبقى تصرفات معزولة لا ترقى أن تعمم على كل المسؤولين و الأقسام و الكليات و خاصة في خضم الدخول الجامعي و الذي لا يخلو عموما من احتكاك بين بعض الطلبة و الإدارة ، نتيجة لكثافة النشاطات و المستلزمات البيداغوجية، على غرار ما يحدث في أغلب الجامعات و الكليات و المعاهد في مثل هذه المناسبات ذات النشاط المكثف.

كيف يمكن أن توصف حالة الجامعة بحالة الفوضى، و الكل يشهد ، خاصة في هذه السنة الاستثنائية الناتجة عن الحراك الطلابي، أن كل الأعمال و المستلزمات البيداغوجية سواء لإنهاء السنة الجامعية 2019/2018 (دروس استدراكية، امتحانات، مداولات، و خاصة تسليم شهادة النجاح لكل المتخرجين في الليسانس و الماستر في آجالها في شهري جويلية و أوت) أو نشاطات السنة الجامعية الجديدة 2020/2019 (تسجيلات الطلبة الجدد، عملية التحويلات، ترتيب و توجيه الطلبة،...) تمت كلها و بدون استثناء وفق الرزنامة المسطرة و المعلنة و في جو كنف الهدوء و الاطمئنان و لم تتلق إدارة الجامعة و لا شكوى واحدة في هذا الصدد باستثناء ما سوف يتم التطرق إليه في بقية هذا البيان التوضيحي. و عكس ما يراد الترويج له، فإن هذا الدخول الجامعي، تميز بإجراء جملة من العمليات البيداغوجية كترتيب الطلبة و عمليات التوجيه،...، عبر إجراءات شفافة و واضحة اطمأن لها الطلبة و استحسنوها و لم يشتك منها أحد ! فأين هي المحسوبية و الفوضى و تصفية الحسابات و إعلان الحرب على الطالب؟ هل الهدوء و الطمأنينة و الشفافية أزعت البعض ؟؟ هل التهويل و التضخيم و التلفيق أضحى هو الأسلوب الأمثل لتمرير أهداف غير معلنة ؟

فيما يخص تطرق البيان إلى قضايا قديمة، لا نعلم لما يراد إحياؤها من جديد، فإن إدارة الجامعة الجديدة تؤكد على أنها منذ تنصيبها استمعت إلى مختلف القضايا المرفوعة سواء في شكل لقاءات متعددة الأطراف مع التنظيمات الطلابية أو حتى ثنائية مع تنظيم طلابي بعينه، و خاصة مع المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ـ الطارف ـ و التي تعدت جلسات الحوار معهم في غضون 3 أشهر (ديسمبر2018، جانفي و فيفري 2019) أكثر من 5 لقاءات بحجم ساعي يقارب أو يفوق 12ساعة نقاش و حيث نوقشت كل القضايا المطروحة ، و قدمت كل المعلومات اللازمة و تم التأكيد وقتئذ على تطبيق الإجراءات وفق ما تنص عليه فقط القوانين. زد على ذلك أنه تم الرد رسميا و كتابيا على مراسلة مرفوعة إلى إدارة الجامعة أين تمت الإجابة نقطة بنقطة على كل الانشغالات المرفوعة و دعوناهم كذلك بعرض هذا الرد الرسمي على مختلف المصالح الوزارية للنظر فيها و البت فيها فيما يتعلق بقانونيتها و صحتها. أيعقل أن يتم دعوتهم للتقرب من مصالح الوزارة و إدارة الجامعة تدعم قرارات غير قانونية و خطيرة ! مع العلم أن رد إدارة الجامعة المشار إليه مع بيان التنظيم الطلابي قد تم إرسالهما إلى السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي السابق مع تقرير مفصل عن جولات الحوار المنظمة مع التنظيمات الطلابية و أهم النقاط المثارة و التي تم التطرق إليها.

كيف يدعي المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ـ الطارف ـ اتخاذ كل سبل الحوار مع الإدارة الوصية، و يقصد هنا مديرية الجامعة، و هو لم يلتق رسميا مع مدير الجامعة، منذ شهر مارس 2019 عند بداية الحراك الطلابي، إلا بمناسبة إفطار

جماعي في شهر رمضان و احتفاءا بعيد الطالب يوم 19 ماي 2019. و خلال هذا الدخول الجامعي الجديد، لم يتم تقديم طلب رسمي إلى مدير الجامعة بشأن لقاء لعرض و مناقشة شكاوى الطلبة. و للتوضيح أكثر و التزاما بمبدأ التواصل المؤسساتي و توضيحا للرأي العام حول حيثيات الشكاوى القليلة المبلغة إلى مديرية الجامعة من طرف الطلبة و ردا على ما جاء في بيان التنظيم الطلابي، نتقدم بالتوضيحات التالية :

1. **شكوى طلبة قسم اللغة و الأدب العربي :**

تقدم 22 طالب من طلبة السنة الثانية ليسانس شعبة الدراسات اللغوية بقسم اللغة و الأدب العربي بشكوى مؤرخة في **06 أوت 2019**. تم في نفس اليوم استقبال، من طرف مدير الجامعة، وفد من هؤلاء الطلبة و الاستماع إلى انشغالاتهم و تم التأكيد لهم على أن شكواهم سوف يتم دراستها و الإجابة عليها من طرف مسؤولي قسم اللغة و الأدب العربي عند بداية الدخول الجامعي في شهر سبتمبر. و للتذكير فلقد تم دعوة مسؤولي القسم و الكلية بتاريخ 07 أوت 2019 لتسليمهم شكوى الطلبة و الطلب منهم دراستها و الإجابة على كل نقطة منها من خلال استقبال الطلبة المعنيين عند الدخول الجامعي و هو ما تم فعلا كما سيتم التفصيل فيه لاحقا. و تجدر الإشارة هنا أنه من الوهلة الأولى تبين و من خلال المناقشة مع الطلبة أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم تمكن الطلبة من الانتقال بدين رغم حصولهم على 90 رصيد متراكم بين السنة الأولى و السنة الثانية. و في هذا الشأن نورد، بناءا على تقارير و توضيحات، قسم اللغة و الأدب العربي، التوضيحات التالية إجابة على نقاط شكوى الطلبة:

- قامت إدارة القسم بنشر رزنامة كل الاختبارات، و كيفية تقييم الطلبة في بداية السنة الجامعية (وثيقة موجودة على مستوى القسم) كما تنص عليه القوانين الوزارية لاسيما القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، وهنا نستغرب كيف أن الطلبة قاموا بإجراء الامتحانات بصفة عادية دون أي اعتراض أو امتناع في الوقت المحدد مما يتيح للإدارة اتخاذ تدابير لهذه الانشغالات في وقتها.
- قامت إدارة القسم بعقد اجتماعات اللجان البيداغوجية كل مستوى على حدا، بعدما اجتمع رؤساء الاختصاص ورئيس القسم ونواب رئيس القسم ورؤساء الشعب والميدان وقاموا بتقييم نسب الدروس التي أجازوا على إثرها برمجة الامتحانات وذلك بحضور ممثلي الأفواج ، والمحاضر موجودة بإدارة القسم لمن يريد الإطلاع عليها ، أما فيما يخص عدد الحصص المقدمة للطلبة فقد كانت بحسب فريق التكوين كافية لتقييم الطلبة فيها، مع العلم أن الظروف الاستثنائية التي عاشتها جامعة الشاذلي بن جديد على غرار جامعات الوطن نتيجة للحراك الطلابي خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2019/2018، أثرت بنسب متفاوتة على تحصيل الطلبة، لكن إدارة القسم استطاعت تدارك ذلك مع الأساتذة والطلبة ، وباتفاق الجميع تمت برمجة الامتحانات دون أي اعتراض، في الوقت المناسب، من طرف الطلبة. كيف إذن لطلبة يرفعون في شكواهم المؤرخة في 06 أوت 2019 قضايا متعلقة بالدراسة، تسيير الامتحانات، التقييم المستمر و معايير التقييم في السداسي الثاني و هم في أغلبيتهم المطلقة تحصلوا و اكتسبوا السداسي الثاني من السنة الثانية بعد مداولات 31 جويلية 2019 !
- بخصوص إجراء الامتحان الاستدراكي للسداسي الثاني في شهر جويلية 2019 فجاء **<u>رغبة من الطلبة أنفسهم</u>** و الذين قدموا إمضاءات مفادها ضرورة إجراء الامتحانات الاستدراكية شهر جويلية وإمضاءات الطلبة موجودة على مستوى القسم، ولم تتلق وقتئذ إدارة القسم أي شكوى ، بخصوص إجرائها في شهر جويلية. فلماذا يتم إثارة هذا الموضوع بعد مداولات نهاية السنة في أواخر شهر جويلية.
- أما فيما يخص نشر الإجابات النموذجية فإنه تم تخصيص حصص لعرض الحال في الامتحانات العادية مع الأساتذة مباشرة يطلع فيها الطلبة على الإجابة النموذجية وسلم التنقيط، ويتم تصحيح الأخطاء إن وجدت مع الأستاذ مباشرة، أما فيما يخص الامتحانات الاستدراكية فيتم نشر الإجابات النموذجية بالتوازي مع تشهير نتائج الطلبة، ولم يتلق القسم أية شكوى في الآجال القانونية في هذه النقطة حيث توضع نسخة للإجابة النموذجية في مصلحة البيداغوجيا قبل تصحيح ورقة الامتحان ولا يمكن لأي أستاذ أن يرجع الأوراق النهائية للامتحان من دون إجابة نموذجية، ونسخة تشهر مع نقاط الامتحان للطلبة، ولم تتلق الإدارة أي شكوى في هذا الخصوص، وأوراق نتائج الطلبة في المقاييس موجودة إلى الآن و كانت مشهره حتى عند بداية شهر سبتمبر 2019.
- يقوم الأساتذة بنشر علامات كل الامتحانات العادية والاستدراكية بعد كل مرحلة من تلك المراحل وتراعي إدارة القسم الآجال القانونية للانتقال من مرحلة إلى مرحلة وفق رزنامة محددة مسبقا ترسل نسخة منها إلى السيد نائب مدير الجامعة المكلف بالبيداغوجيا، مع العلم أن كل التغيرات التي تطرأ على الرزنامة يتم إعلام الطلبة بالنشر المسبق. أما فيما يخص الضغط الملاحظ على تسارع وتيرة النشاطات البيداغوجية فهو نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت بها

الجامعة، نتيجة للتأخر الحاصل جراء الحراك الطلابي، مع العلم أنه تمت برمجة امتحانين في اليوم (وثيقة موجودة على مستوى الإدارة) كان بالاتفاق مع ممثلي الطلبة في اللجان البيداغوجية، وعلى الرغم من ذلك لم تعجب البرمجة الطلبة الآخرين، وفور تقدمهم بالشكوى مع الإمضاءات للقسم (وثيقة موجودة على مستوى الإدارة) تم تدارك المسألة وأعيدت برمجة الامتحانات بمعدل امتحان واحد في اليوم لجميع المستويات دون اعتراض أو شكوى او طعن وبدليل اجتياز الطلبة لامتحانات بصفة عادية (وثيقة موجودة في الإدارة).

- أما فيما يخص محاضر المداولات فهي قانونية وتراعي ما جاء في القرار الوزاري رقم 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 و المحاضر الموجودة بإدارة القسم تثبت ذلك ، وهي موجودة لكل من يرد الاطلاع عليها.
- ليس الطالب من يطعن في المداولات، و إنما القوانين الوزارية، هي التي تحدد عمل لجنة المداولات، كما أن المداولات جرت في ظروف عادية؛ لأن السيد رئيس القسم تابع أعمال كل اللجان البيداغوجية خطوة بخطوة وهو من كان يمدها بالقوانين المنظمة للمداولات والمسيرة للعملية البيداغوجية برمتها، لاسيما القرارات الوزارية المتعلقة بكيفية الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة؛علما أن طالب السنة الثانية في قسم اللغة والأدب العربي يدرس، كما يؤكد ذلك فريق التكوين المتخصص بميدان اللغة و الأدب العربي، وحدات تعليمية ضمن **شعبة** الدراسات اللغوية (و ليس **تخصص** كما ورد في شكوى الطلبة وبيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين !) أو شعبة الدراسات الأدبية بدليل اشتراك الشعبتين في جل الوحدات التعليمية، باستثناء مادة الوحدة الاستكشافية، ليتم التخصص في السنة الثالثة أين يظهر الاختلاف جليا بين الاختصاصين. و بالتالي فالقول بعكس ذلك من خلال تفسير عجيب للنصوص القانونية، لمن لا يملك الأهلية لذلك، بأن السنة الثانية أدب عربي هي تخصص بحد ذاتها و لا تنطبق عليها إذن المادة 32 من القرار 712، و هذا ينم عن جهل تام بالتكوين في الليسانس في ميدان اللغة و الأدب العربي و يناقض ما يؤكده فريق التكوين في محاضره المكتوبة و الموثقة.
- الإنقاذ هو عمل سيادي و حصري لأعضاء لجنة المداولات وليس لفرد معين حسب المادة (47) من القرار 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 ، حتى ولو كان رئيس لجنة المداولات. و قرارات لجنة المداولات تؤخذ بأغلبية الأصوات و صوت الرئيس مرجح في حالة تساوي الأصوات فقط.
- أما فيما يخص نشر كيفية الانتقال من سنة إلى أخرى، و كيفية الانتقال بديون فقد عقدت إدارة القسم اجتماعا مع فريق الميدان لتحديد الوحدة التي بموجبها ينتقل من السنة الثانية ليسانس إلى السنة الثالثة (وثيقة موجودة في الإدارة) ، كما قام فريق الميدان بدورات تحسيسية مع الطلبة بحضور رؤساء التخصصات والشعب والميدان لشرح كيفية التدرج في نظام التعليم (ل م د) و كيفية الانتقال والوحدات الأساسية والاستكشافية والمنهجية والأرصدة و المعاملات و كيفية الانتقال بالديون (وثيقة موجودة في الإدارة)، وغياب الطالب عن هذه الدورات التحسيسية ليس من مسؤولية الأستاذ أو الإدارة، إضافة إلى تشهير إدارة القسم لدفتر شروط التكوين في (ل م د) على مستوى لافتات التشهير الخاصة بالمسألة.
- أما فيما يخص تشهير برامج الامتحانات لكل المواد فقد تم ذلك بالتوازي مع انتهاء اللجان البيداغوجية، لكن فيما يخص أماكن إجراء الامتحانات فهو إجراء إداري احترازي تقوم فيه إدارة القسم بنشر قاعات الامتحان ربع ساعة قبل انطلاق الامتحان تجنبا لعمليات الغش بكل أنواعها.
- فيما يخص الامتحان الاستدراكي لسداسي الأول فقد برمج بشكل عادي في شهر فيفري 2019 والطلبة أجروا الاختبار بشكل عادي (وثيقة موجودة في الإدارة) ولم تتلق الإدارة أي شكوى بخصوص هذا الأمر ونتعجب من تقديم شكوى في هذا الشأن و التي تأخرت حتى شهر أوت 2019 !
- ونستغرب أيضا من الطلبة الموقعين على الشكوى أن أغلبيتهم الساحقة قد حصلوا السداسي الثاني الذي فيه أغلب الانشغالات المطروحة، ونستغرب من بعض الطلبة الذين وقعوا على الاعتراض و هم غير معنيين بموضوع الانتقال بدين أصلا.
- كيف لطلبة يدعون بعدم معرفتهم بوجوب تحصيل و اكتساب الوحدات التعليمية الأساسية قصد الانتقال بدين من السنة الثانية إلى السنة الثالثة (المادة 32 من القرار الوزاري 712) و جهلهم و عدم معرفتهم بفحوى هذه المادة و هم في نفس الوقت يستدلون في شكواهم، التي تطرقت إلى 9 قضايا من بينها قضية الانتقال بدين، إلى أكثر من 40 مادة من القانونين الوزاريين 711 و 712 المؤرخين في 03 نوفمبر 2011 !

- مما سبق ذكره، تأكد لإدارة الجامعة من أن الشكوى المقدمة ليست من تحرير الطلبة أنفسهم بل من تحرير **جهة خارجية**، لأسباب غير معلنة، و هذا ما تم تأكيده من بعض الطلبة في شهر سبتمبر بعد معالجة شكواهم و الإجابة عليها.
- هذه الجهة أوهمت لهؤلاء الطلبة ، من خلال نص الشكوى، مغالطات كثيرة و حشو لنص الشكوى بقضايا بعيدة عن جوهر الشكوى، و هذا قصد تسويق مغرض لإمكانية نجاحهم بدين إلى السنة الثالثة بمجرد الحصول فقط على 90 رصيد، و هذا ما يخالف صريح نص المادة 32 من القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 و الذي يوجب اكتساب الوحدات الأساسية المطلوبة مسبقا لمواصلة الدراسة في التخصص أي السنة الثالثة.
- نؤكد هنا أن عملية التوجيه، عبر نظام المعابر بين مسارات التكوين من صميم مبادئ نظام التكوين في (ل م د)، و أن ما تم القيام به في قسم اللغة و الأدب العربي، بالنسبة لطلبة السنة الثانية المعنيين بموضوع الانتقال بديون، لم تكن بقرار من رئيس الجامعة، كما جاء في البيان، بل كانت، بعد الدراسة و التدقيق في شكوى الطلبة، بقرار و موافقة فريق التكوين (محضر اجتماع المؤرخ و الممضى في تاريخ 12 سبتمبر 2019) في إطار الاحتكام التام لتدابير المادتين 32 و 34 من القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، و إقرارا من لجنة المداولات (المادة 49 من القرار الوزاري 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011). و للتذكير، فإن تدخل مدير الجامعة كان فقط بإقرار ضرورة مراجعة ودراسة شكوى الطلبة بما يكفل الاستجابة القانونية لمطلب الانتقال بديون إلى السنة الثالثة. ضف إلى ذلك، أن إدارة قسم اللغة و الأدب العربي قامت بدعوة كل الطلبة المعنيين بتاريخ 16 سبتمبر 2019 وقدمت لهم كافة الشروحات و الأجوبة على الانشغالات المطروحة، حتى أولئك الذين لم يكن لهم الحق بإمكانية الانتقال بديون إلى السنة الثالثة و أدرجوا رغم ذلك أسماءهم ضمن قائمة الطلبة المشتكين (محضر الاجتماع موجود و ورقة حضور الطلبة متوفرة و موثقة). و للتذكير فإن الأغلبية المطلقة من الطلبة المعنيين أتموا ، إلى حد اليوم، تسجيلاتهم الإدارية و البيداغوجية على مستوى القسم، و هم جد مرتاحين لمخارج المعالجة القانونية للشكوى التي تقدموا بها في شهر أوت. و هنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية، أو الغير المعلنة، التي دفعت بالتنظيم الطلابي من إثارة موضوع شكوى طلبة السنة الثانية أدب عربي و التهويل و التضخيم و هي الشكوى التي تم حلها في الآجال المقبولة، من طرف قسم اللغة و الأدب العربي، و بالنسبة لأغلبية الطلبة المشتكين : 19 طالب(ة) استوفوا الشروط للانتقال و الباقي القليل لا تتوفر فيهم الشروط القانونية لذلك و هم 3 طالبة على الأكثر وفق محاضر لجنة المداولات ، و تمت العملية في إطار الاحترام التام للتدابير القانونية لموضوع الانتقال بدين ! و محاضر المداولات **ممضاة و موثقة على مستوى قسم اللغة و الأدب العربي**. هل أصبح التكفل و حل انشغالات الطلبة يزعج و يقلق أطرافا، منها ما هو غير طلابية، ألفت العيش إلا في كنف الفوضى و الاصطياد في المياه العكرة ؟
- فيما تعلق الأمر بازدواجية تحصيل حقوق التسجيل، و بعد طلب الاستفسار من الكلية المعنية، تبين فعلا أنه نظرا لفهم خاطئ ، من طرف مصالح قسم اللغة و الأدب العربي، لإلزامية تسجيل (و يقصد بها هنا التسجيل البيداغوجي و ليس التسجيل الإداري) الطلبة المنتقلين بدين على مستوى سنتين مختلفتين تم تحصيل تسجيل مضاعف. مع ذلك تكلفت إدارة الكلية بتصحيح الخطأ و دعوة الطلبة المعنيين بالتقرب من الإدارة قصد تسوية الوضعية.
- أما فيما يخص موضوع تسليم شهادات نجاح إلى السنة الثالثة بالنسبة للطلبة المنتقلين بدين و الموجهين الذين إلى تخصص شعبة الدراسات الأدبية، فإن إدارة قسم اللغة و الأدب العربي تقر بخطأ وارد في مرجعية تاريخ المداولات بحجة نية الإسراع في تسليم الشهادات إلى أصحابها و وقوع الخطأ نتيجة لظاهرة الاستنساخ المباشر للشهادات (copie-coller) في أعمال السكريتارية دون أخذ الوقت الكافي للتصحيح. و قد باشر، حسب المعلومات الموفرة من طرف مصالح الكلية، قسم اللغة و الأدب العربي في استصدار شهادات جديدة و تسليمها لأصحابها، على إثر دعوتهم رسميا للتقدم إلى القسم، و استرجاع الشهادات القديمة و قد مست العملية إلى حد اليوم أغلبية الطلبة المعنيين.
- هل أصبح الإقرار بوجود أخطاء و اختلال في قضايا التسيير اليومي للمصالح المختلفة للطلبة هو طمس و إخفاء لأدلة ؟ زد على ذلك أن عملية اتخاذ الاجراءات اللازمة و حتى التأديبية في حق مستخدمين تتحكم فيها قوانين و إجراءات تنظيمية واضحة، بعد عملية التبين و التدقيق و التحقيق، و لا تتحكم فيها الأهواء و ردود فعل آنية حتى ولو كانت من رئيس الجامعة.

2. **شكوى طلبة قسم الحقوق :**

بتاريخ الثلاثاء 24 سبتمبر 2019 زوالا تقدم مجموعة من طلبة السنة الثانية ليسانس حقوق (بما يقارب 25 طالب(ة) بناءا على عدد الطعون و الشكاوى المقدمة يومها) مصحوبين بعدد كبير من طلبة منخرطين في المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين و أغلبهم من قسم العلوم البيطرية و مصحوبين حتى بطلبة من التنظيم الطلابي و متخرجين ضمن دفعة 2019/2018. فيما يلي توضيح حول جملة من النقاط :

- كان الطلبة المحتجون من الطلبة الراسبين في السنة الثانية من تكوين الليسانس في شعبة الحقوق، و كانت شكواهم تدور حول رفض رئاسة قسم الحقوق تسلم الطعون و الشكاوى بعد صدور المداولات النهائية للسنة الثانية ليسانس في الحقوق. و نظرا للنقاش الذي دار بين الطلبة و رئيس الجامعة، و الذي اتضح من خلاله أن جوهر المشكل يكمن في رسوب الطلبة و عدم تمكنهم من الانتقال بدين إلى السنة الثالثة في إحدى التخصصين (تخصص قانون خاص وتخصص قانون عام) لعدم استيفائهم لشروط اكتساب الوحدات الأساسية المطلوبة مسبقا لمتابعة الدراسة في التخصص وفقا للمادة 32 من القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2019، على غرار ما حدث مع طلبة السنة الثانية أدب عربي !
- تمت دعوة مسؤولي الكلية للتبين من حيثيات الموضوع، و الذين أبلغوا مدير الجامعة بأن فترة الطعون القانونية انقضت، و أن بعض الطلبة لم يتمكنوا من إيداع طعونهم و المتعلقة بوجود أخطاء متعلقة بتحصيل نقاط، و أن أغلبية الطعون هي خاصة بعملية الانتقال بدين و ليس بورود أخطاء و عدم تحصيل نقاط امتحانات. و في هذا الشأن، ولإعطاء فرصة لدراسة الطعون و التكفل بانشغالات الطلبة المحتجين و الإجابة عليها بما يتوافق و القوانين السارية المفعول، أعطى مدير الجامعة توجيهات لمسؤولي الكلية و القسم بقبول تسلم كل الطعون و دراستها من قبل فرق التكوين و لجان المداولات و البت فيها بما يتوافق مع القانون.
- تم عقد اجتماع في نفس اليوم و على مستوى كلية الحقوق، و تحت إشراف رئيس الجامعة، و بحضور عميدة كلية الحقوق و نائبتها و رئيس قسم الحقوق و ممثلي المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، الذين و بعد فترة النقاش و تبادل الآراء وسرد مختلف الأسباب التي ذكرت في بيانهم، طالبوا بالسماح للطلبة بالانتقال بدين إلى السنة الثالثة دون مراعاة شرط اكتساب الوحدات الأساسية المطلوبة لمتابعة الدراسة في السنة الثالثة بحجة عدم تطبيقها السنة الماضية كما جاء كذلك في مطالب الطلبة المعنيين بالموضوع.
- و في نفس سياق موضوع انتقال الطلبة بديون من السنة الثانية إلى السنة الثالثة، تم تسويق للطلبة، من طرف ممثلي التنظيم الطلابي، لمغالطات و تفسيرات خاصة و خاطئة للنصوص القانونية،أربكت و أخلطت الفهم لدى الطلبة حتى طالبوا بها و أصروا على ضرورة تطبيقها من بعض الأقسام، كما ورد ذلك في تقارير الأقسام، و نذكر على وجه التحديد إمكانية النجاح بالتعويض بين معدلات السداسيات الأربع الأولى في التكوين في الليسانس (المادة 32 من القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011) و تناسوا في نفس الوقت بأن التعويض لا يكون إلا في نفس السنة، أو في نفس السداسي أو في نفس الوحدة التعليمية وفق المادة 29 من نفس القانون، و القول بعكس ذلك هو تفسير خاطئ للنصوص القانونية و لا يعتد به. بالإضافة إلى ذلك مطالبتهم، من خلال تفسير خاص بهم، بتسليم شهادة حسن السيرة حتى للطلبة الذين تلقوا إنذارا كتابيا و أن مدة صلاحية أية عقوبة تأديبية لا تتعدى السنة الواحدة! إن تسويق مثل هده الإقرارات الغير قانونية تحدث إرباكا و قلقا في أوساط الطلبة و تحثهم على الاحتجاج و المطالبة بتحقيق مطالب على مستوى أقسامهم بدون مسوغ قانوني مقبول.
- تمت دراسة طعون الطلبة (32 حالة) من طرف لجنة المداولات و حضور رئيس القسم بصفته عضو هيئة التدريس بالسنة الثانية و ليس بصفته رئيس القسم. أما ما قامت به لجنة المداولات فهو قانوني و يدخل ضمن صلاحياتها من تصحيح للأخطاء المؤكدة (من عدم رصد علامات،...) و مست العملية 06 حالات، و تم التداول على إعادة دراسة بعض الحالات من خلال عملية الإنقاذ (شملت العملية 10 حالات) في الوحدات الأساسية للسداسيات الأربعة، و التي قرر فريق التكوين أنها كلها معنية عند تطبيق المادة 32 من القرار 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 ، الذي تم نشره على سواء في القسم أو على مستوى الموقع الالكتروني. و للتذكير فأن عملية الإنقاذ قد تشمل سواء المواد، الوحدات التعليمية، السداسيات أو حتى السنة التعليمية و هي عملية من الصلاحيات الحصرية للجنة المداولات و هي سيدة في قراراتها بهذا الشأن بحكم النصوص القانونية السارية المفعول. فيما يخص النقطة المتعلقة بإعادة فتح مداولات السنة الأولى العادية، فهذا ليس صحيح، بل العملية مست حالة واحدة من السنة الثانية و لها ديون بالسنة الأولى و تمت عملية الإنقاذ بالرجوع إلى **محضر مداولات**

خاص فقط بطلبة السنة الثانية و المدينين في السنة الأولى بالسنة الجامعية 2019/2018 و المؤرخ ب 2019/07/23 (المحاضر متوفرة و موثقة على مستوى القسم). زد على ذلك، فإن أساتذة السنة الأولى حضروا هذه المداولات الخاصة بدراسة طعون الطلبة أصحاب الشكوى و المتضمن ضمن الإعلان الممضى من طرف رئيس القسم و المعبر عن مستخرج و خلاصة أعمال لجنة المداولات. باقي الحالات لم تستوف شرط اكتساب المواد الأساسية الضرورية لمتابعة التكوين في السنة الثالثة بحسب **النص الكامل** من المادة 32 من القرار الوزاري 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011. و نتساءل هنا مرة أخرى عن الأسباب الحقيقية المعلنة، و الغير معلنة، في الطعن و النقد و التشكيك في عملية دراسة بعد طعن أسفرت على استجابات قانونية ل 16 طالب من طلبة السنة الثانية حقوق ! كيف يمكن لتنظيم طلابي التسويق و إيهام طلبة لم يستوفوا الشروط القانونية للنجاح و اتهام الإدارة و الأساتذة بالوقوف حجرة عثرة أمام حق مكتسب افتراضي في النجاح كما يدعي بيان التنظيم الطلابي..

3. شكوى طلبة قسم العلوم الاجتماعية :

بتاريخ الثلاثاء 24 سبتمبر 2019 زوالا، أي في نفس اليوم الذي اعتصم فيه مجموعة من طلبة السنة الثانية بقسم الحقوق مصحوبين بعدد كبير من الطلبة المنضوين تحت المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالطارف، تقدمت مجموعة صغيرة من طلبة السنة الثانية من قسم علم الاجتماع (10 طلبة) ، بشكوى إلى رئيس الجامعة، و الذي بدوره أرسل نسخة منها إلى كلية العلوم الاجتماعية، لدراستها من طرف القسم المعني. و في نفس السياق طلب رئيس الجامعة من مسؤولي الكلية و القسم، باستقبال هؤلاء الطلبة و الاستماع إلى انشغالاتهم و الإجابة عليها بما يتوافق و القوانين السارية المفعول. و يجدر التذكير هنا أنه تم استقبال هؤلاء الطلبة في اليوم الموالي من طرف رئيس الجامعة. و فيما يلي التوضيحات التالية:

- تبين من الوهلة الأولى، أن شكوى طلبة السنة الثانية من قسم العلوم الاجتماعية المؤرخة في 2019/09/24، هي **نسخة مطابقة للأصل ومشابهة كليا في الشكل و المضمون و التفاصيل** لشكوى طلبة السنة الثانية لقسم اللغة و الأدب العربي المؤرخة في 2019/08/06 ! هذا يُؤكّد مرة أخرى و دليل على أن نفس الجهة الخارجية، عن الطلبة المعنيين، هي التي تقف وراء كتابة تفاصيل شكوى طلبة قسم اللغة العربية وطلبة قسم العلوم الاجتماعية، حتى و لو كانت خارجة عن الموضوع الرئيسي للشكوى، و الدفع بالتالي للتهويل و التضخيم و تسويق مغالطات كبيرة في التدابير البيداغوجية، كما تم توضيحه سابقا و يتم توضيحه لاحقا.
- رد كلية العلوم الاجتماعية حول مختلف النقاط الواردة في شكوى الطلبة العشر من السنة الثانية ليسانس (وثيقة موجودة و مؤرخة في 10أكتوبر 2019 تحت رقم 2019/793) مبينة فيما يلي:

- ✓ تم نشر في بداية كل سداسي بصفة رسمية المواد التعليمية المقررة و المعاملات و الأرصدة بالنسبة لكل المستويات، كما تم نشر الطريقة الموحدة و المعتمدة على مستوى قسم علم الاجتماع في مجال المراقبة المستمرة و كذلك نموذج احتساب علامة المراقبة المستمرة المحدد من طرف فريق التكوين و مختلف اللجان البيداغوجية.
- ✓ تفنيد الادعاء بالإعلان المباشر على تاريخ إجراء الامتحانات دون الرجوع إلى اجتماع اللجان البيداغوجية التي يتم فيها تقييم نسب التقدم في الدروس و تحديد رزنامة انطلاق الامتحانات. بل يتم التأكيد على اجتماع اللجان البيداغوجية بالنسبة لجميع المستويات و بحضور ممثلي الطلبة حيث تم تقييم نسب التقدم في الدروس و تحديد رزنامة الامتحانات و هذا ما تثبته محاضر اجتماع اللجان البيداغوجية الموثقة و المتواجدة على مستوى قسم علم الاجتماع. و في هذا الصدد، و نتيجة لمفرزات الوضع الخاص الناتج عن الحراك الطلابي خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2019/2018، نؤكد هنا أن جداول الامتحانات تم ضبطها من طرف طلبة كل فوج و نشرت للطلبة قبل الشروع في الاختبارات!
- ✓ تم تنظيم، في بداية السنة الجامعية، يومين إعلاميين من طرف أعضاء فريق التكوين تم خلالهما إعلام الطلبة بكل ما تعلق بالتموين في نظام ل.م.د (طرق الانتقال، حساب الأرصدة، الوحدات الأساسية، التخصصات و طرق المراقبة المستمرة،...).
- ✓ فيما يخص نشر نموذج مصحح للامتحان و سلم التنقيط، فلقد تكفل كل أستاذ بتسليم مع أوراق الامتحان المصححة، نموذجا مصححا ومفصلا لإجابات النموذجية و التي يتم نشرها مع برمجة حصة لمراجعة النقاط مع الطلبة.

- ✓ فيما يخص نشر علامات المواد التعليمية قبل المداولات، فلقد تكفل كل أستاذ بتسليم نتائج التقويم سواء الخاص بالأعمال الموجهة أو الامتحانات و نشرها للطلبة و تتبع بعقد حصص مبرمجة لمراجعتها مع الطلبة من طرف الأساتذة.
- ✓ تم نشر نتائج المداولات العادية في مواعيدها و بحضور هيئات التدريس و منحت للطلبة فرصة للطعون و المحاضر موثقة و مدونة في السجلات الخاصة بها، حيث التزمت اللجان المعنية باللوائح و القوانين ذات الشأن. و يتم التأكيد هنا من طرف الكلية على حرصها، في كل الأحوال على التدخل و التكفل لمعالجة الأخطاء المادية المحتملة.
- ✓ التزمت لجان المداولات بما هو منصوص عليه ضمن القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، و المتعلق بكيفية الانتقال سواء في الطور الأول (ليسانس) أو الطور الثاني (ماستر) و وفقا لمقررات فريق التكوين الخاص بهذا الشأن (محضر رقم 10 بتاريخ 2019/04/17 الذي تم نشره في وقته على مستوى قسم علم الاجتماع).
- ✓ تفنيد الادعاء، الذي جاء سواء في بيان شكوى طلبة السنة الثانية لقسم علم الاجتماع أو بيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بالطارف، و الذي مفاده أن التكوين في الليسانس في علم الاجتماع هو ليس تخصص و أن التخصص علم الاجتماع يكون إلا في طور في الماستر ! إن هذا التفسير العجيب للتدابير البيداغوجية و التسويق له يؤكد مرة أخرى عن عدم دراية، لأصحاب الشكوى، بأساسيات و مبادئ نظام التكوين العالي (ل.م.د). إذ نؤكد هنا أن أي تكوين في نظام (ل.م.د)، تم تأهيله عن طريق قرار وزاري، سواء في الطور الأول (ليسانس) أو الطور الثاني (ماستر) في أية جامعة جزائرية هو **تخصص**، يندرج ضمن شعبة (سواء في شُعب متعددة الاختصاصات أو شُعب أحادية التخصصات) و ميدان تكوين من بين الميادين 14 المؤهلة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر. و في حالة التكوين في الليسانس في علم الاجتماع بجامعة الطارف فإن بموجب القرار الوزاري رقم 840 المؤرخ في 26 جويلية 2016 (متوفر في فقرة القرارات الرسمية للوزارة على الموقع الالكتروني الرسمي، و متوفر أيضا على مستوى مصالح نائب مدير الجامعة المكلف بالبيداغوجيا لمن أراد أن يطلع عليه) فإن تكوين الليسانس هو **تخصص عنوانه : علم الاجتماع**، يندرج ضمن الشعبة : **علوم اجتماعية- علم الاجتماع** و ضمن ميدان التكوين: **علوم إنسانية و اجتماعية**. بالإضافة إلى ذلك، أن كل طالب متخرج في طور الليسانس أو طور الماستر، يتم تسليمه شهادة نجاح تحتوي حتما و إجبارا على معلومات خاصة بميدان التكوين، شعبة التكوين و **تخصص** التكوين ! و هنا نتساءل مرة أخرى و من أجل أية غاية سواء معلنة، أو غير معلنة، يتم التسويق لمغالطات بيداغوجية تربك الطلبة و تدعوهم للمطالبة بقضايا و تفسيرات غير صحيحة للتدابير القانونية السارية المفعول.

- عند استقبال، من طرف رئيس الجامعة أو حتى مسؤولي كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، لمجموعة طلبة السنة الثانية لقسم العلوم الاجتماعية، تبين أن مطلبهم الأساسي و الوحيد هو السماح لهم بالانتقال بدين من السنة الثانية إلى السنة الثالثة بمجرد حصولهم فقط على 90 رصيد متراكمة بين السنة الأولى و الثانية من الليسانس دون مراعاة الشرط الثاني و المتمثل في اكتساب الوحدات الأساسية، رغم أن رسالة شكواهم تطرقت إلى 10 قضايا ! زد على ذلك، فلقد تبين أن 3 حالات من هؤلاء الطلبة لا تحوز أصلا على مجموع 90 رصيد (حالة ب 85 رصيد، حالة ب 60 رصيد و حالة ب 59 رصيد)، و رغم ذلك فهم، بغير وجه حق، ضمن مجموعة الطلبة المحتجين، كما تم ملاحظته مع بعض طلبة السنة الثانية لغة و أدب عربي !

4. شكوى طلبة قسم الفيزياء:

بتاريخ 26 سبتمبر 2019، تقدمت مجموعة من طلبة السنة الثانية من قسم الفيزياء (8 طلبة) بكلية علوم التكنولوجيا بشكوى مكتوبة إلى ديوان رئيس الجامعة و قد تبين من خلال استقبالهم من طرف مدير الجامعة، أن شكواهم تدور حول مطالبتهم بالسماح لهم من الانتقال بدين إلى السنة الثالثة بمجرد حصولهم فقط على شرط 90 رصيد. و في هذا الصدد نتقدم هنا بما يلي، ردا على شكوى الطلبة أو حتى ما جاء في بيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ـ الطارف :

- تبين أن مطلبهم الأساسي و الوحيد هو السماح لهم بالانتقال بدين من السنة الثانية إلى السنة الثالثة بمجرد حصولهم فقط على 90 رصيد متراكمة واكتسابهم للسنة الثانية، و قد تم شرح لهؤلاء الطلبة من طرف رئيس الجامعة أو حتى من طرف مسؤولي الكلية و قسم الفيزياء الذين بدورهم استقبلوا هؤلاء الطلبة، أن الموضوع متعلق باكتساب الوحدات

الأساسية التي حدد ماهيتها فريق التكوين و لجنة المداولات، الذين يملكون دون سواهم تحديد الوحدات الأساسية المعنية بالانتقال بدين إلى السنة الثالثة.

- نؤكد هنا أنه من غير القانوني أن ينتقل بدين إلى السنة الثالثة من التكوين في الليسانس طلبة سنة ثانية الحاصلين على90 رصيد أو أكثر مع عدم اكتسابهم للوحدات الأساسية المحددة من طرف فريق التكوين، حتى و لو كان الطلبة مكتسبين للسَّنة الثانية و أن من بين الوحدات الأساسية المعنية هي الوحدات الأساسية للسنة الأولى كما هو الشأن بالنسبة للتكوين في الليسانس بشعبة الفيزياء (محضر لجنة التكوين يؤكد على ذلك). فلماذا إذن، يتم التسويق مرة أخرى لمغالطات بيداغوجية دون التأكد و التبين من صحة الإقرارات المتضمنة في بيان التنظيم الطلابي ! و نؤكد هنا مرة أخرى أن الفيصل في مثل هذه القضايا البيداغوجية هي الإجراءات القانونية القطعية الدلالة و ليست التفسيرات الخاصة الظنية الدلالة و التي لا تلزم إلا أصحابها !
- التأكيد على أن الطلبة بقسم الفيزياء الذين لم يتمكنوا من النجاح إلى السنة الثالثة و لو بدين (حسب إقرار لجنة المداولات و فريق التكوين المحدد للوحدات الأساسية الضرورية لمتابعة التكوين في التخصص أي السنة الثالثة) لا يمكنهم التسجيل بها حتى لو اكتسبوا السنة الثانية، و أن عليهم التسجيل البيداغوجي في السنة الأولى لاستكمال مستحقاتهم البيداغوجية في السنة الأولى. و للتذكير، فإن كل الطلبة المعنيين (8 حالات) قد أتموا تسجيلاتهم حسب تأكيدات مسؤولي الكلية.

5. قضايا مختلفة

- قضية طلبة السنة الأولى ماستر بقسم اللغة الانجليزية: نؤكد هنا أن رئاسة الجامعة لم تتلقى أية شكوى في الشأن المثار في البيان سواء في أشهر ما بعد الحراك الطلابي أو حتى في شهر سبتمبر، و لم يتم أيضا تسليم أية شكوى لجهة أخرى (تنظيم طلابي، وصاية ...). و نتساءل هنا لماذا يتم إثارة قضايا لم يشتكي منها الطلبة و لم يطالبوا أية جهة أخرى التدخل فيها أو التكفل بها ؟ و مع ذلك و حرصا على معرفة الحقائق تم طلب استفسارات حول القضايا المثارة و بعد التبين، اتضح أن كل القضايا البيداغوجية و الإشكالات الحاصلة، تم التكفل بها بالتنسيق التام مع الطلبة، و إدارة القسم و الأساتذة على غرار كل الأقسام و الكليات بمختلف الجامعات نتيجة للظروف الاستثنائية الناتجة عن الحراك الطلابي و التي تستدعي عموما إجراءات استثنائية و ليس عادية. و بعد الحصول على توضيحات من قبل قسم اللغة الانجليزية (مراسلة رقم 2019/704 المؤرخة في 06 أكتوبر 2019)، نورد ما يلي:

- ✓ بعد إبداء الطلبة المعنيين، عدم رغبتهم في استمرار متابعة و استكمال الدروس التي انطلقت بعد شهر رمضان و عدم الخضوع لتقييم مع أستاذ المادتين خلال شهر جويلية، نتيجة لاحتكاكات حاصلة بين الطلبة و الأستاذ، تم الاتفاق مع إدارة القسم و الطلبة و الأساتذة على **استكمال ما بقي من الدروس** خلال شهر سبتمبر و إجراء الامتحانات وفق رزنامة محددة تم الاتفاق عليها مع الطلبة و التي تم انجازها كاملة غير منقوصة.
- ✓ برمجة الامتحانات الاستدراكية كان في شهر أواخر شهر سبتمبر ناتج عن مخلفات الحراك الطلابي، كغيرها في باقي المستويات و الأقسام و بالتوافق مع الطلبة أنفسهم.
- ✓ تم إشهار علامات الطلبة في آجالها و أعطي الوقت الكافي للطعون في حالة وجودها.
- ✓ جميع الامتحانات تشفر ثم تصحح، باستثناء الامتحانات الاستدراكية خاصة و أن في بعض المواد التعليمية لم يتقدم إلى الامتحان الاستدراكي إلا طلب واحد أو بعض الطلبة القلائل في مواد تعليمية أخرى، مما سهل عملية التصحيح و الإسراع في المداولات.
- ✓ رزنامة الامتحانات العادية والاستدراكية تمت كلها بناءا على اقتراحات الطلبة أنفسهم في اجتماعات بيداغوجية موثقة بحضور الأساتذة و الطلبة.
- ✓ يمكن إجراء، حتى في الحالات العادية، الامتحانات الاستدراكية لكلا السداسيين من السنة الجامعية في شهر سبتمبر على أقصى تقدير، بموجب المادة 23 من القرار 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، فما الغريب في تزامن الامتحان الاستدراكي للسداسي الثاني أياما قليلة بعد الامتحان الاستدراكي للسداسي الأول و خاصة في

خضم الظروف الاستثنائية الناجمة عن حراك الطلابي لهذا العام و بموافقة الطلبة أنفسهم ، و لم يتم تقديم أية شكوى بهذا الصدد !

- ✓ تفويج الطلبة الناجحين في الدورة العادية و تسجيلهم في السنة الثانية كان بمثابة الإسراع في إنهاء العمليات المتعلقة بالتسجيل و التفويج قصد البدأ في النشاط التعليمي (وفق تعليمات و رزنامة الوزارة الوصية) و عدم تأخيره في انتظار تسجيل و تفويج باقي الطلبة الناجحين في الدورة الاستدراكية و الذين عددهم قليل بالنسبة للناجحين في الدورة العادية.

- التأكيد على أن كل الامتحانات، و في إطار معالجة الظروف الاستثنائية الناجمة عن مخلفات الحراك الطلابي، تمت بناءا على تقارير مثبتة للأقسام و الكليات (التقارير موجودة و موثقة على مستوى الأقسام) و تقييم في إطار اللجان البيداغوجية بحضور ممثلي الطلبة و الأساتذة و الإدارة و التي على ضوئها تمت تم اقتراح رزنامة الامتحانات، و التي كانت في أغلبها من اقتراح الطلبة أنفسهم. و قد تمت كل الامتحانات المبرمجة و انتهت كل العمليات المتعلقة بها و بنهاية السنة الجامعية 2019/2018 للتذكير فلقد تم مراسلة الوزارة الوصية بتقرير مفصل و المتعلق بنسب التقدم في الدروس بالنسبة لكل كلية و برنامج الامتحانات لكل مستوى.
- من الغريب أن يتم التطرق إلى موضوع زيادة عدد المقاعد في الماستر، مع العلم أنه منذ ظهور نتائج التوجيه إلى السنة الأولى ماستر في كل الأقسام و الكليات بتاريخ 23 سبتمبر 2019، و إلى غاية 30 سبتمبر 2019 أي تاريخ صدور بيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين – الطارف – لم يتلق أي قسم، أو حتى رئاسة الجامعة، شكوى أو احتجاج في هذا الشأن. للتذكير فإن كل الحصص المخصصة لكل ماستر هذه السنة إما كانت حصص السنة الماضية أو أكثر منها و تعدت في أغلبها استيعاب أكثر من 80 % من الطلبة المتخرجين في شهادة الليسانس، بل في بعض الفروع فعدد المقاعد المقترحة استوعب 100 %من الطلبة المتخرجين ! زد على ذلك، فإن كل المؤشرات الموضوعية المتحكمة في تحديد الحصص (عدد الطلبة المتخرجين، التأطير،...) قد تم إرسالها إلى الوزارة الوصية بناءا على تعليمات هذه الأخيرة للتدقيق و الدراسة و الموافقة. هل يراد تأجيج و افتعال إشكالات غير موجودة على الميدان و خاصة أن عملية التوجيه إلى الماستر تمت هذه السنة في كنف الهدوء و الطمأنينة و التدابير الشفافة و المعتمدة أساسا على درجة الاستحقاق ؟ و مع ذلك تبقى إدارة الجامعة بكلياتها وأقسامها في استماع دائم لكل انشغال و التكفل به في إطار احترام الإجراءات القانونية السارية المفعول.
- كيف للمكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين القول بتبني إضراب مفتوح لطلبة بعض كليات معينة من خلال احتجاج عدد قليل من الطلبة المشار إليهم سابقا في هذا البيان و عدد كبير من طلبة التنظيم الطلابي الذين في معظمهم هم طلبة كلية أخرى و إيهام الرأي العام بواقع افتراضي ليس حقيقي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و دون إتباع الطرق القانونية المعتمدة في الإشعار أو شن إضراب مفتوح !
- و نتساءل هنا عن الوضعية القانونية للمكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين - الطارف - خاصة بعد تخرج على الأقل 3 أعضاء من الهيئة القيادية للمكتب الولائي و على رأسهم رئيس المكتب. و بعد الاستشارة القانونية لوضعية المكتب بما يتلاءم و القانون 12/06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، سيتم رفع تقرير بهذا الشأن للجهات المختصة ولائيا و كذلك الجهات المركزية على مستوى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

و في الأخير تؤكد إدارة الجامعة، من باب حق الرد، على رفع تقرير مفصل خاص بالرد على بيان المكتب الولائي للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين - الطارف – و إرفاقه بكل الوثائق و المستندات الثبوتية و القطعية الدلالة إلى معالي وزير التعليم العالي و البحث العلمي و الذي نعتقد أنه سيكون له واسع النظر في اتخاذ ما يراه مناسبا خدمة للمصلحة الوحيدة للجامعة.

مدير الجامعة
مدير جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
بالنيابة
الأستاذ الدكتور: عبد المليك باش خزناجي